الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاحد 5 اغسطس 2018

تطورات جذرية بأعمال الشركة وارتفاع الطلب على الخدمات اللوجستية

3,9 ملايين دينار أرباح «كي جي ال» بالنصف الأول

د.جعفر علي

أعلنت شركة «كي جي ال لوجستيك» عن تحقيقها أرباحا بلغت 3,9 ملايين دينار بنهاية النصف الأول من 2018، مقارنة بـ 4 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

أما في الربع الثاني، فقد بلغت أرباح «كي جي ال لوجستيك» الفصلية 1,8 مليون دينار، وبلغ إجمالي الايرادات خلال الربع الثاني 9,8 ملايين دينار.

وأرجع رئيس مجلس إدارة الشركة د.جعفر علي الثبات النسبي لأرباح الشركة إلى انها تطور أعمالها بما يتناسب مع طبيعة عملاء الشركة.

لذلك ارتأت الشركة بعمل تطورات جذرية وصولا إلى معايير ترضي عملاء الشركة، نظرا إلى ارتفاع الطلب على خدمات لوجستية وأعمال النقل والتخزين في الشركة على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وأوضح علي أن الشركة ستركز خلال النصف الثاني على نمو الأصول من خلال الأعمال التشغيلية ذات الجودة العالية، والتركيز على خدمة المشاريع الحكومية بما يساهم في إضافة قيمة للاقتصاد الوطني، مع ما تتميز به خدمات الشركة من خبرة لوجستية عالية، خصوصا أن البلاد مقبلة على فورة اقتصادية كبرى وتحتاج إلى خدمات لوجستية بإمكانات عالمية.

بزيادة قدرها 24,5٪

2,8 مليون دينار أرباح «يوباك» في الربع الثاني

أعلنت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك)، عن نتائجها المالية للربع الثاني من 2018 حيث سجلت الشركة صافي أرباح بقيمة 2,85 مليون دينار، بزيادة قدرها 24,5٪ عن نفس الفترة من 2017.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أمس، انها حققت إيرادات بقيمة 3,47 ملايين دينار في الربع الثاني من العام والتي جاءت متساوية مع إيرادات نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 3,46 ملايين دينار.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيس التنفيذي لشركة يوباك نادية عقيل: «لقد استمرت أرباحنا في الزيادة بشكل مطرد خلال الربع الثاني من عام 2018 حيث عززت عملياتنا المدرة للدخل في مطار الكويت الدولي ومواقع أخرى هامة في الكويت من نمونا. كما يسير مشروع ريم مول وفق الخطة المحددة للبناء. أن جميع هذه العوامل تشير إلى عام يتسم بالإيجابية، وأني أتطلع لمزيد من الإنجازات لمشاركتها إياكم خلال العام».

والجدير بالذكر أن المساحات التجارية في مرافق مطار الكويت الدولي ومبنى مطار الشيخ سعد ومجمع ديسكفري قد وصلت إلى الحد الأقصى للإشغال مع استمرار التركيز على تحسين العمليات والكفاءة.

ومن المتوقع أن يكتمل تشييد مجمع ريم مول في أبوظبي نهاية عام 2020. وقد تم تنفيذ أعمال الحفر والردم على مساحات شاسعة من أرض المشروع خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2018، كما تم الانتهاء من صب الخرسانات الهيكلية الرئيسية. وتعمل حاليا 14 رافعة في الموقع، مع تقدم أعمال البناء كما هو مقرر لها. وبمجرد الانتهاء منه، سيضم مجمع ريم مول أكثر من 2,9 مليون قدم مربعة من مرافق الترفيه والتسلية ذات المستوى العالمي، بما في ذلك حديقة أبوظبي الثلجية.

تقرير الشال

ارتفاع النفط «المؤقت».. يعطل الإصلاح المالي

قال تقرير مركز الشال الأسبوعي ان الإيرادات غير النفطية بحسب البيان الختامي قد بلغت 1,717 مليار دينار، وارتفعت بنحو 21,7٪ عن مستواها في الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2016، وارتفعت بنحو 5,1٪ عن المقدر في الموازنة، وهو أمر طيب، ولكن نسبتها إلى جملة الإيرادات العامة انخفضت بشكل طفيف بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة أعلى قليلا.

أي ان الخلل الهيكلي المالي الكامن في النسبة العالية لوزن النفط في الإيرادات العامة ـ89,26٪ـ والمستهدف خفضها منذ زمن طويل، اتسع قليلا، وذلك يعني غياب الإصلاح المالي في جانب الإيرادات.

وبلغت جملة المصروفات نحو 19,247 مليار دينار أي بزيادة بنحو 8,7٪ عن مستوى النفقات الفعلية للسنة المالية 2017/2016، بينما كان المستهدف هو ضغط النفقات العامة، وانخفض مستوى الوفر في المصروفات ما بين المقدر والفعلي إلى نحو 3,3٪، أو نحو نصف الوفر المحقق في الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2016 الذي بلغ نحو 6,27٪، وتلك مؤشرات عجز عن الإصلاح المالي.

وارتفعت الرواتب والأجور بـ 8٪ والدعوم بـ 10,1٪، والمستهدف دائما هو ضبطهما، وبلغت قيمتهما مجتمعتين نحو 14 مليار دينار أو نحو 87,5٪ من جملة الإيرادات الفعلية في الحساب الختامي، ونحو 98٪ من جملة الإيرادات النفطية الفعلية، رغم الارتفاع الكبير لتلك الإيرادات خلال السنة المالية الفائتة.

وذلك مجرد جرس إنذار لحتمية الخطر الكامن على استدامة المالية العامة إذا عرفنا أن هناك نحو 400 ألف مواطن بريء قادمين إلى سوق العمل خلال 15 سنة.

وعموما فقد انخفض العجز 29,5٪ عن السنة الماضية إلى 3,247 مليارات دينار مقارنة بـ 4,608 مليارات، وذلك قبل اقتطاع الـ 10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال لأن الاقتطاع أمر لا معنى له. ولكن، انخفاض العجز كان أدنى من الارتفاع في الإيرادات، وذلك يعني أنه باستثناء ارتفاع الإيرادات غير النفطية، كل المؤشرات توحي بالتخلي عن أي جهد للإصلاح المالي مع أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط.

وحتى الحديث عن ضبط، وليس إصلاح، المالية العامة بمواجهة الارتفاع في رصيد العهد، أو الصرف من دون استكمال المستندات، ورغم سداد أكثر من 760 مليون دينار منها خلال السنة المالية الفائتة، ازداد التسيب وارتفع رصيد العهد بنحو 4,2٪.

2 مليار دينار عجز متوقع للسنة المالية الحالية

بلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي 72,4 دولارا للبرميل لشهر يوليو وبعد انتهاء الثلث الأول من السنة المالية 2018/ 2019، وهو يزيد 22,4 دولارا للبرميل، بـ 44,8٪، عن السعر الافتراضي في الموازنة البالغ 50 دولارا، وبزيادة 27,4 دولارا عن السعر الافتراضي للعام المالي الماضي البالغ 45 دولارا.

وبلغ متوسط سعر النفط العام المالي الماضي 54,5 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر يوليو 2018 أعلى بنحو 32,8٪ عن معدل سعر للسنة المالية الفائتة، لكنه أدنى بـ 2,6 دولار من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولارا وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو، بما قيمته نحو 1,6 مليار دينار بعد زيادة مستوى الإنتاج قليلا، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض قد لا يتحقق ـ فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 17,8 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 4,5 مليارات دينار عن تقديرات الموازنة الحالية، البالغة 13,3 مليار دينار.

ومع إضافة 1,7 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة الإيرادات للسنة المالية الحالية 19,5 مليار دينار، وهي أعلى 3,5 مليارات دينار عن الإيرادات الفعلية في الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2017 التي صدرت مؤخرا.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018 عجزا قيمته 2 مليار دينار، ويبقى العجز الفعلي متغيرا تابعا لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

راقبوا سيولة البورصة.. إذا استمر الزخم سترتفع الأسعار

حققت بورصة الكويت أداء نشطا في يوليو، كما تمت إضافتها إلى قائمة مؤشر «مورغان ستانلي للأسواق الناشئة» وإدراجها رسميا في مؤشر «فوتسي للأسواق الناشئة»، فخلاله ارتفعت كل المؤشرات مدفوعة من ارتفاع في السيولة، وهو المتغير الأهم.

وكسب مؤشر الشال خلال شهر يوليو نحو 7,2٪، وارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 8,0٪، وكسب مؤشر السوق الرئيسي نحو 1,4٪، وحصيلة أداء السوقين كانت ارتفاعا للمؤشر العام بنحو 5,7٪.

وحققت سيولة البورصة في شهر يوليو أعلى مستوى شهري خلال عام 2018، عندما بلغت نحو 633,4 مليون دينار، مرتفعة من مستوى 242,1 مليون دينار لسيولة يونيو، وبمعدل 27,5 مليون دينار يوميا، وبارتفاع 104,7٪ عن معدل يونيو البالغ 13,5 مليون دينار.

وتتفوق سيولة يوليو اليومية عن معدل النصف الأول البالغ 11,7 مليون دينار وبنحو 134,4٪، وإن حافظ ارتفاع السيولة على زخمه، فسيدفع بالأسعار إلى الارتفاع، والعكس صحيح.

وبلغ حجم السيولة للأشهر السبعة الأولى من العام نحو 2,079 مليار دينار وحققت سيولة البورصة في شهر يوليو أعلى مستوى شهري خلال عام 2018، عندما بلغت نحو 633,4 مليون دينار، مرتفعة من مستوى 242,1 مليون دينار لسيولة يونيو.

وما زالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل إلا على 1,9٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و7 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1,7٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 9,6٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير ما زال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة.

«بيان»: تداولات نهاية يوليو في «بورصة الكويت».. التقاط أنفاس

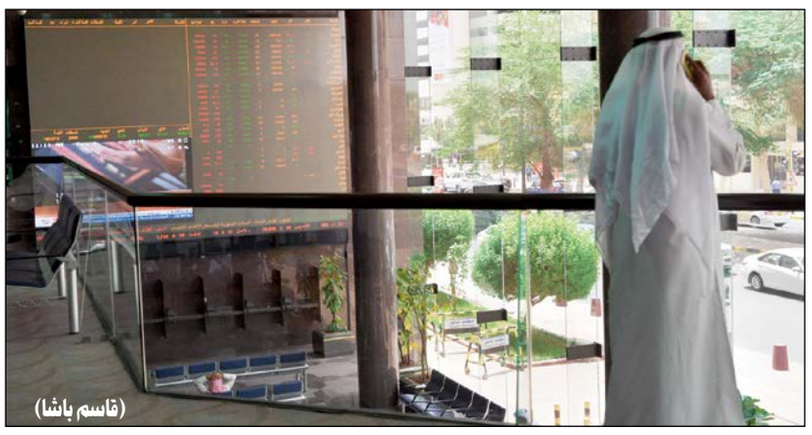

قال تقرير صادر عن شركة بيان للاستثمار إن مؤشرات بورصة الكويت عادت إلى تسجيل خسائر جماعية على المستوى الأسبوعي وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من شهر، فبعد رحلة الصعود الاستثنائية والمكاسب الكبيرة التي سجلتها البورصة خلال الأسابيع السابقة، كان من الطبيعي أن تتوقف قليلا في محطة جني الأرباح بهدف التقاط الأنفاس وبناء مراكز جديدة تنطلق منها مرة أخرى، وتعرضت البورصة خلال الأسبوع الماضي إلى ضغوط بيعية متفرقة ساهمت في تراجع مؤشراتها الثلاثة بشكل محدود نسبيا مقارنة مع فترات سابقة كانت الخسائر فيها تصل إلى نسب كبيرة، وتركزت عمليات جني الأرباح على بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعات متفاوتة في الفترة الأخيرة، وخاصة أسهم السوق الأول التي لاتزال تقود قاطرة البورصة منذ بداية التقسيم وحتى الآن، وسط هيمنة تلك الأسهم على نصيب الأسد من السيولة النقدية الموجهة إلى السوق، حيث بلغت قيمة تداولات السوق الأول خلال الجلسات الخمس الأخيرة حوالي 92 مليون دينار، أي ما يوازي أكثر من 80٪ من السيولة الإجمالية للسوق خلال الأسبوع المنقضي، والتي بلغت حوالي 110 ملايين دينار. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض نسبته 0,54٪، مغلقا عند مستوى 5,349,33 نقطة، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي خسارة نسبتها 0,06٪، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 4,946,19 نقطة، فيما أغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 5,206,07 نقاط بتراجع نسبته 0,38٪.

يذكر أن البورصة قد شهدت خلال الأسبوع الماضي تدفق سيولة نقدية بما يقرب من 68 مليون دينار من خلال تنفيذ عدد من الصفقات الخاصة خارج نظام التداول على أسهم إحدى الشركات القابضة المدرجة في السوق الرئيسي وذلك لحساب عدد من المؤسسات المالية والاستثمارية الأجنبية خارج الكويت، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي، خاصة مع اقتراب موعد ترقية البورصة وانضمامها إلى مؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة خلال الشهر المقبل.

من جهة أخرى، أصدرت وزارة المالية بيان الحساب الختامي للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، حيث كشف عن ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة 22٪ لتصل إلى 16 مليار دينار كويتي تقريبا، مقابل مصروفات بلغت حوالي 19,2 مليار دينار كويتي، ليصل بذلك العجز الفعلي للميزانية إلى 4,8 مليارات دينار كويتي، أي بانخفاض نسبته 18٪ عن العام السابق. كما كشفت إحصائيات الميزانية ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في السنة المالية 2018/2017 بنسبة 22,8٪ مقارنة مع السنة السابقة، ليبلغ حوالي 3,2 مليارات دينار كويتي.

وقد صرح وزير المالية في هذا الشأن بأن «نمو الإنفاق الرأسمالي وتشكيله 16,7٪ من إجمالي مصروفات الميزانية يؤكد التزام الدولة تجاه نمو وازدهار الاقتصاد الوطني والمضي قدما في المشاريع الانشائية التنموية بما يخدم رؤية الكويت لعام 2035، وهذا الالتزام ينعكس أيضا في موازنة السنة المالية الحالية التي تشكل فيها الانفاق الرأسمالي نسبة 14٪ من إجمالي المصروفات».

ولا شك أن اتجاه الحكومة إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي في الميزانية العامة من الأمور الجيدة التي طالبنا بها مرارا وتكرارا، فالإنفاق الرأسمالي المرتفع كما هو معلوم يعد أحد أهم الإجراءات التي يجب على الحكومة اتباعها بهدف تطوير الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية للدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وذلك بشكل مدروس يضمن توفير بيئة استثمارية مناسبة لتحقيق الرخاء الاقتصادي للدولة، وبعد الارتفاع الذي شهده الإنفاق الرأسمالي خلال السنة المالية السابقة بنسبة بلغت أكثر من 22٪ حسب بيان وزارة المالية، فلا بد أن نتساءل عن مدى كفاءة هذا الإنفاق في إحداث التغيير المنتظر للاقتصاد المحلي، فما الجدوى العائدة من هذا الإنفاق على ميزانية الدولة، وهل سنرى مردودا إيجابيا لهذا الإنفاق على الوضع العام للاقتصاد في المستقبل القريب.

«ميليسا» رائدة الأعمال التي تركت وول ستريت لتبدأ بيزنس خاصاً بمدينة «يائسة»

«ديترويت».. من الإفلاس إلى قبلة ريادة الأعمال

أصبحت ديترويت مركزا لازدهار الشركات والابتكار وريادة الأعمال بعد 5 سنوات فقط من إجبارها على طلب حماية القانون الأميركي من الإفلاس بحسب تقرير لـ «سي ان ان موني. بعدما باتت ريادة الأعمال جزءا لا يتجزأ من الحمض النووي لديترويت، وهو ما جعلها واحدة من أشهر المدن الأميركية، والتي عرفت أيضا بأنها قلب صناعة السيارات في الولايات المتحدة، والآن يبدي جيل جديد من المستثمرين التزامه بمواصلة هذا التميز الذي لم يكن وليد المصادفة أو سهل الإنجاز.

وأدى الارتفاع الملحوظ في أموال الاستثمار من المدينة جنبا إلى جنب مع جهات التمويل الخاصة والشركات الكبيرة مثل «Quicken Loans» إلى زيادة نشاط الأعمال الناشئة، ولم تعد هناك مساحات مكتبية فارغة، وتزايد شراء العائلات على المنازل في أحياء المدينة، ما ترتب عليه نمو الطلب على السلع والخدمات. بحسب التقرير الذي نشره موقع أرقام.

تقول «ميليسا بتلر» مؤسسة «The Lip Bar» لمستحضرات التجميل في ديترويت «هناك طاقة مجنونة تجعلك تريد التواجد هنا إن كنت رجل أعمال، عندما رأيت المدينة اليائسة من الفرص تتغير بعد الإفلاس فكرت في جعل علامتي التجارية جزءا من هذه النهضة».

كانت المدينة على حافة هاوية الأزمة المالية، وتعاني من بطالة شديدة تجاوزت 20٪، وفي 2013 تحديدا أصبحت سببا في أكبر عملية إفلاس تابعة للقطاع العام في الولايات المتحدة، ومع ذلك رأت «ميليسا» فرصة في ذلك.

تركت «ميليسا» عملها في وول ستريت وانتقلت إلى ديترويت من أجل التركيز الكامل على نشاطها التجاري الخاص، واستطاعت سريعا تأمين قرض أعمال صغيرة قيمته 20 ألف دولار. وكانت العقارات رخيصة للغاية آنذاك ما مكنها من استئجار مكتبها الأول في المدينة مقابل 300 دولار شهريا فقط، وبعد ذلك انتقلت إلى موقع أكبر مقابل 1700 دولار وعينت 9 موظفين. تعاون عمدة المدينة «مايك دوغان» مع شركات ووكالات حكومية لإطلاق برنامج منح لتوفير 500 ألف دولار كل 3 أشهر لتمويل الشركات الناشئة أو تلك التي تستهدف التوسع في ديترويت، ومنذ إنشائه قدم البرنامج 100 منحة بإجمالي مبالغ تجاوزت 5 ملايين دولار ساعدت في إطلاق 36 شركة بجانب 33 ما زالت في طور الإعداد. وساهمت حاضنة المشاريع الناشئة «TechTown» في تنمية أكثر من 2000 مشروع ناشئ من خلال توفير التمويل والموارد اللازمة كما أصبحت البنوك في ديترويت أكثر تساهلا في منح القروض للشركات، حيث وفرت منحا قيمتها أكثر من 150 مليون دولار لـ 1600 مشروع.

كانت العقارات رخيصة للغاية آنذاك ما مكنها من استئجار مكتبها الأول في المدينة مقابل 300 دولار شهريا فقط، وبعد ذلك انتقلت إلى موقع أكبر مقابل 1700 دولار وعينت 9 موظفين.

تعاون عمدة المدينة «مايك دوغان» مع شركات ووكالات حكومية لإطلاق برنامج منح لتوفير 500 ألف دولار كل 3 أشهر لتمويل الشركات الناشئة أو تلك التي تستهدف التوسع في ديترويت، ومنذ إنشائه قدم البرنامج 100 منحة بإجمالي مبالغ تجاوزت 5 ملايين دولار ساعدت في إطلاق 36 شركة بجانب 33 ما زالت في طور الإعداد. وساهمت حاضنة المشاريع الناشئة «TechTown» في تنمية أكثر من 2000 مشروع ناشئ من خلال توفير التمويل والموارد اللازمة كما أصبحت البنوك في ديترويت أكثر تساهلا في منح القروض للشركات، حيث وفرت منحا قيمتها أكثر من 150 مليون دولار لـ 1600 مشروع.